

الحقائق الكاملة في بروتوكول «الكويز»

وزير التجارة الخارجية والصناعة يجيب عن أهم التساؤلات في رسالة مطولة إلى الأهرام

مهر تريث، أعوام ثم وانت بعد نجاح التجربة الأردنية وترب انتهاء نظام الحصص في السوق الأمريكية وما يمثله من تهديد لمنتجاتنا

أثار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة بالكويز جدلا وسط الرأي العام ليس فقط لأسباب عاطفية معروفة بحكم أنه يندرج في إطار التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، وإنما لكونه يتعلق بصناعة مصرية بالغة الأهمية هي صناعة النسيج والملابس الجاهزة وبمستقبل الصادرات المصرية عموما. وبالنظر إلى كونه جدلا مشروعا ومفهوما، كان من الضروري توضيح الحقائق كاملة في كل صغيرة وكبيرة في هذا البروتوكول.

وقد تلقى الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام ردا مفصلا من السيد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة على أهم التساؤلات المثارة حول هذا البروتوكول رأى «الأهرام» أن ينشره اليوم بجانب نص البروتوكول ذاته لكي تصبح الحقيقة كاملة أمام الرأي العام.

الأستاذ الفاضل/ إبراهيم نافع

رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة الأهرام
تحية طيبة وبعد.....

تكشف المتابعة لما جاء بالصحف حول بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروف بالكويز عدم وضوح مضمون هذا البروتوكول وضوحا كافيا، فضلا عن وجود لبس في عرض وتناول بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بتطبيقه، والتزاما من وزارة التجارة الخارجية والصناعة بمنهج الشفافية والدقة، واهتماما منها بوصول المعلومات الشاملة والسليمة للقارئ، فقد ارتأت أنه من واجبي عرض بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة والذي تم إيداعه في مجلسي الشعب والشورى. بالإضافة إلى طرح بعض الحقائق والمعلومات الأساسية المتعلقة ببروتوكول الكويز والتي تفيد في تقديم إجابات واقعية لأهم التساؤلات التي أثرت حول هذا الموضوع.

وفيما يلي أهم التساؤلات التي أثرت أخيرا والإجابة عنها:

س- لماذا تم اختيار هذا التوقيت لتوقيع البروتوكول؟

ج- كان هذا البروتوكول معروضا على كل من مصر والأردن والصفة الغربية وغزة في النصف الثاني من التسعينيات، عندما صدر قرار الكونجرس رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦، والذي كان يهدف لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد قبلت الأردن تطبيقه في عام ١٩٩٩، بينما أثرت مصر التزيت. إلا أنه في ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها تجربة الأردن، ونظرا لقرب موعد انتهاء العمل بنظام الحصص في الأول من يناير ٢٠٠٥، وما يمثله ذلك من تهديد لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والتي تعد من أعرق الصناعات بمصر، حيث يقدر حجم الأصول بها بنحو مليار جنيه، ويبلغ عدد العاملين بها نحو مليون عامل، وتمثل صادراتها قرابة ٣٠٪ من الصادرات الصناعية، فقد قررت الحكومة استجابة لمطالب المنتجين والعاملين بهذه الصناعة قبول هذا البروتوكول حماية للمصالح الوطنية. فضلا عن نتائج المتوقعة بالنسبة لباقي الصناعات المصرية.

س- هل هناك مواد أو بنود سرية في البروتوكول؟

ج- يشتمل البروتوكول على ست مواد فقط (كما هو موضح بنص الاتفاقية المرفق)، ولا توجد به أية مواد سرية.

س- هل هذا البروتوكول محدد المدة؟

ج- كما يتضح من قراءة نص البروتوكول فإنه غير محدد المدة.

س- ما هو تعريف المناطق الصناعية المؤهلة؟

ج- هي مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافي، وتوافق عليها الحكومة الأمريكية. وتتعهد الحكومة الأمريكية بمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لمختلف المنتجات المصنعة بها، وذلك وفقا للقانون الأمريكي رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦، والسابق الإشارة إليه.

س- ما هي طبيعة المعاملة التفضيلية؟

ج- تتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية التفاوض الفوري لجميع المنتجات المصنعة بهذه المناطق إلى السوق الأمريكية دون تعريف جمركية، أو حصص كمية أو غيرها من



رشيد محمد رشيد

القيود، طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية. ولا تلتزم مصر في المقابل بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفوذ للسوق المصرية.

س- هل تستلزم هذه المعاملة التفضيلية أى مساهمة إسرائيلية فى رأس المال؟

ج- لا يوجد بموارد البروتوكول أية التزامات بهذا الشأن.

س- كيف يتم تحديد قواعد المنشأ؟

ج- تنص هذه القواعد على أن ٢٥٪ من قيمة المنتج يجب أن يتم تصنيعها محليا، على أن تتضمن ١١.٧٪ مدخلات إسرائيلية، وقد وضع البروتوكول قواعد مرنة بحيث لا يتم مراجعة نسبة المكون الإسرائيلي فى كل رسالة يقوم المصنع بتصديرها إلى السوق الأمريكية، وذلك بشرط أن تكون إجمالي صادرات هذا المصنع كل ربع سنة مستوفية النسبة المشار إليها.

س- لماذا قبلت مصر بنسبة مكون إسرائيلي ١١,٧٪ بينما تبلغ هذه النسبة ٨٪ فقط فى حالة الأردن؟

ج- تجدر الإشارة إلى أن الأردن بدأت بنفس النسبة وهى ١١,٧٪ ثم تم التفاوض على تخفيضها حتى وصلت إلى ٨٪.

س- من هم المستفيدون؟

ج- جميع المنتجات المصنعة (ومنها على سبيل المثال الأثاث، السلع الهندسية، الجلود، المنتجات الكيماوية، المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها...) بالمناطق الصناعية المؤهلة سواء كانت مصانع قطاع الأعمال العام أو الخاص، وسواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم.

س- هل تطبق هذا البروتوكول اجبارى على جميع المصانع بالمناطق الصناعية المؤهلة؟

ج- الاستفادة من هذا البروتوكول أمر اختياري لأى من المصانع الواقعة داخل المناطق الصناعية المؤهلة. بمعنى أن أمام هذه المصانع حرية الاختيار بين التصدير فى إطار الكويز أو خارج هذا الإطار.

س- ما هى التزامات الجانب الأمريكى؟

ج- يلتزم بالسماح للمنتجات المصرية، التى تستوفى شروط قواعد المنشأ المتفق عليه، بالنفوذ للسوق الأمريكية بدون تعريف جمركية أو أية قيود جمركية وهذا الالتزام غير محدد المدة.

س- ما هى التزامات الجانب المصرى؟

ج- لا يقدم أية التزامات فى المقابل، ولا يترتب عليه أى تعديل فى أراضي الدولة أو فى حقوق السيادة، و لا يحمل خزانة الدولة أية نفقات غير واردة بالموازنة. كما أنه لا يستحدث أى جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر وإسرائيل عام ٢٠٠٢ نحو ٥٠ مليون دولار أمريكى (٢٦ للصادرات، و٢٤ للواردات).

س- لماذا لم يقم الجانب المصرى بالزام الجانب الإسرائيلى باستيراد مكونات مصرية كشرط لوصول المنتجات الإسرائيلية للسوق الأمريكية؟

ج- لم يكن ذلك واردا لأنه وفقا لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين إسرائيل وأمريكا عام ١٩٨٥ تتمتع المنتجات الإسرائيلية بحرية النفاذ للسوق الأمريكية بدون أى اشتراطات.

س- كم عدد المناطق الصناعية المؤهلة؟ وأين تقع؟

ج- يبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة ٧ وتقع فى ثلاث مناطق جغرافية كبرى هى: منطقة القاهرة الكبرى، وتضم العاشر من رمضان، و١٥ مايو وشبرا الخيمة، ومدينة نصر الصناعية، وجنوب الجيزة ومنطقة الإسكندرية الكبرى. وتضم الإسكندرية ووبرج العرب والعامرية ومنطقة القناة؛ وتضم بورسعيد.